E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/99
26 December 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت

فعالية عمل آليات حقوق الإنسان: المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام المقدم وفقا للفقرة ٧٦/٢٠٠٠

أولا – مقدمـــــة

١- هذا التقرير مقدم وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٦/٢٠٠٠ الذي ترحب فيه اللجنة بالزيادة السريعة في الاهتمام على نطاق العالم بإنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية التعددية المستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعـــرب فيه عن اقتناعها بالدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي تنمية وزيادة الوعي العام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعيد تأكيد أهمية إنشاء مؤسسات وطنية تعددية فعالة ومستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ١٣٤/٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢- ورجـــت اللجنة أيضا من الأمين العام أن يواصل، في حدود الموارد المتاحة ومن صندوق الأمم المتحدة للتـــبرعات بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، توفير المساعدة اللازمة للاجتماعات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية.

ثانيا – عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٣- خـــلال الفـــترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (تاريخ التقرير المقدم وفقا للقرار ٧١/١٩٩٩ إلى اللجـــنة في دورتها السادسة والخمسين) إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنفيذ أنشطتها المتعلقة بالمؤسسات الوطنية، والتي شملت البعثات الاستشارية التي قام بها المستشار الخاص للمفوضة السامية المعني بالمؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية والاستراتيجيات الوقائية و/أو موظفو المفوضية إلى الأردن وإكـــوادور وتايلند وجامايكا وجنوب أفريقيا وسانت لوسيا والسويد وسيراليون وغيانا والفلبين وفيجي وكمبوديا وكندا وكينيا والمكسيك ونيبال ونيوزيلندا.

٤- وقدم المستشار الخاص مشورته فيما يتعلق بالتشريعات المناسبة لإنشاء مؤسسة وطنية في تايلند وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجمهورية كوريا وسيراليون وغيانا وكمبوديا وكينيا ونيبال. واستمرت أنشطة التعاون التقني في هذا المجال في إكوادور وإندونيسيا وأوغندا وبوليفيا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا والسلفادور وغواتـــيمالا وملاوي وفي فلسطين. واستمر إجراء مزيد من المشاورات بشأن الترتيبات التعاونية مع المؤسسات المنشأة في إكوادور وإندونيسيا ورواندا وسري لانكا وفيجي وكولومبيا والمكسيك وملاوي.

٥- واســـتمر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمـــم المـــتحدة المشـــترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبرنامج

متطوعي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والكومنولث, وبخاصة في إطار المشاريع الوطنية للتعاون التقني.

ثالثا – التعاون بين هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية

٦- تقوم المؤسسات الوطنية، كما هو معترف به بصورة متزايدة في مختلف المحافل الدولية، بدور هام في إعمال حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فهي تنادي بالتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتقدم المشورة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحفظات التي أبدتها على هذه الصكوك؛ وتقدم المساعدة في صياغة التشريعات وفقا للمعايير الدولية؛ وترصد تنفيذ الصكوك الدولية على المستوى الوطني؛ وتساهم في امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات رصد تنفيذ المعاهدات؛ وتيسر عملية متابعة نظر اللجان في التقارير الوطنية وملاحظاتها الختامية؛ وتقدم اسهامات في إطار خطط عمل محددة لتعزيز تنفيذ الاتفاقيات المعتمدة؛ وتحفز النقاش على المستوى الوطني بشأن قضايا محددة لحقوق الإنسان وتسهم في تشجيع ثقافة لحقوق الإنسان على جميع المستويات. وبناء على ذلك، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اسهاما إلى مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية وأشركت حيثما أمكن ممثلين لهذه الهيئات وللآليات الخاصة في اجتماعات المؤسسات الوطنية.

رابعا – أنشطة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف – الاجتماعات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية

٧- على المستوى الدولي، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم إلى حلقة العمل الدولية الخامسة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعقودة في المغرب في آذار/مارس ٢٠٠٠. وعلى المستوى الإقليمي، قدمت المفوضية الدعم إلى الاجتماع السنوي الخامس لمحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المعقود في نيوزيلندا في آب/أغسطس ٢٠٠٠. وحضرت المفوضية كذلك الاجتماع الإقليمي الثاني للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وقدمت الدعم إلى المؤتمر السنوي الخامس للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم، وكلاهما عقدا في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وهذه الاجتماعات جميعها عززت دعوة اللجنة في دورتها السادسة والخمسين إلى تشجيع مشاركة المؤسسات الوطنية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك.

٨- وفي أيـــار/مايو ٢٠٠٠، نظمت المفوضية، بالاشتراك مع محفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في فيجي اجتماعا إقليميا بشأن حقوق المرأة ونظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بالاشـــتراك مـــع حكومة كندا وبالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في الفلبين ومؤسسة حقوق الإنسان الكندية، حلقة عمل للمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

باء -دور المؤسســـات الوطـــنية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحـــة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصـــــل بذلـــــك

٩- شجعت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧٦/٢٠٠٠، الاشتراك المناسب للمؤسسات الوطنية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي وأكدت أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة التمييز العنصـــري وما يتصل به من أشكال للتمييز. وناشدت حلقة العمل الدولية الخامسة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنســـان الـــدول أن تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وحثت المفوضة السامية، في خطابها أمام الدورة الثامنة للجنة التنسيق الدولية، المؤسسات الوطنية على بذل قصارى ما في وسعها لضمان تصديق حكوماتها على الاتفاقية.

١٠- وأبلغت المفوضية بعدد من المبادرات المشتركة التي قامت بها المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية لوضـــع حـــلول عملية لمكافحة العنصرية ويشجعها ما تراه في الاجتماعات الإقليمية لمحفل آسيا والمحيط الهادئ واجتماعات المؤسسات الوطنية في الأمريكتين والكاريبي من مناقشات عملية متعلقة بالعنصرية وحقوق المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والشعوب الأصلية.

١١- وأشارت حلقة العمل الإقليمية المعنية بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان الدوليـــة لـــلمرأة، التي عقدت في فيجي في أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى قلقها إزاء ما تؤدي إليه العنصرية في كثير من الأحيـــان مـــن مضاعفة التمييز التي تعاني منه المرأة. وحث المشتركون المؤتمر العالمي على الاعتراف بأن ولايات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تشمل عموما التصدي للتمييز وغيره من أشكال التعصب العنصري وعلى بحث الطرق الممكنة لتعزيز دور هذه المؤسسات، وبخاصة فيما يتعلق بفئة النساء وغيرها من الفئات الضعيفة أو المهمشة في المجتمع.

جيم - اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة

١٢- في القرار ٢٠٠٠/٧٦، أشارت لجنة حقوق الإنسان إلى منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي حث فيه الحكومات على إنشاء أو تدعيم المؤسسات الوطنية المستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأكدت دور المؤسسات الوطنية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

١٣- وناشدت حلقة العمل الإقليمية المعقودة في فيجي الحكومات إنشاء و/أو تعزيز الآليات الوطنية لتعزيز حقوق المرأة وإدراج منظور يراعي الجنسين في التشريعات ومناقشات السياسات التي تشكل جزءا من اتفاقات الصناعة والتجارة والمبادرات العالمية التي تنظر فيها الحكومة والمقررات التعليمية وغير ذلك من البرامج والمشاريع ذات الصلة. وحثت حلقة العمل القطاعين العام والخاص كليهما على ضمان توافر المعلومات اللازمة لهيئات الأمم المتحدة المختصة. كما حثت حلقة العمل المؤسسات الوطنية على إيلاء مزيد من الاهتمام لحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حقها في المأوى والغذاء والماء والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية، باعتبارها حقوقا أساسية، بالاضافة إلى الحقوق الجنسية والإنجابية. ودعت حلقة العمل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة إلى عقد إحدى دوراتها في منطقة المحيط الهادئ.

دال - اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للطفل

١٤- شجعت المفوضية المؤسسات الوطنية على إنشاء مراكز تنسيق وطنية أو تعيين مفوضين معنيين بحقوق إنسان محددة لمعالجة حقوق الطفل و/أو العمل بالتعاون الوثيق مع الهيئات الوطنية الموجودة مثل أمناء المظالم المعنيين بالأطفال. وناشد المشتركون في حلقة العمل الدولية الخامسة للمؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، التي عقدت في الرباط في الفترة من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، المؤسسات الوطنية مواصلة أنشطتها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية القائمة، والتحلي باليقظة في مكافحة إساءة معاملة الأطفال، الذين كثيرا ما ينتمون إلى أضعف فئات المجتمع. وتطلع المفوضية بانتظام لجنة حقوق الطفل على الأنشطة المحددة التي تنهض بها المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالأطفال.

هاء - اضطلاع المؤسسات الوطنية بحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٥- لاحظت حلقة العمل الدولية الخامسة أن محاربة الفقر وتمتع جميع الأشخاص تمتعا فعليا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكلان أولويات العمل الذي تنهض به المؤسسات الوطنية. وفي الدورة الثامنة للجنة التنسيق الدولية، لاحظت المفوضة السامية أن باستطاعة المؤسسات الوطنية، باعتبارها جسرا بين الحكومات والمجتمع المدني، أن تكفل توجيه مزيد من الاهتمام إلى هذه الحقوق الأساسية. وركزت المفوضة السامية أيضا على

الحـــق في الصحة، مشيرة إلى الدور الهام الذي تستطيع أن تنهض به المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

١٦- وفي تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اجتمعت المؤسسات الوطنية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في مانيلا مع المـــنظمات غير الحكومية لبدء تدريب متعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتيح لها القيام بدور أكثر فعاليـــة في إعمالهـــا تدريجيا. ووافقت المؤسسات الوطنية على التركيز على جوانب معينة متصلة اتصالا مباشرا بسياقها الوطني وعلى تشجيع الحكومات على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشروع في اعتماد بروتوكول اختياري ملحق بالعهد.

خامسا - الملاحظات الختامية

١٧- تعترف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية في إعمال جميـــع حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وتشجع عمليات التبادل بين المؤسسات الوطنية وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتيسر الأنشطة الرامية إلى تعزيز هذا التبادل، بما في ذلك عن طريق الحلقات الدراسية وحلقات العمل وأنشطة التدريب وإعداد المعلومات والمبادرات التي تستهدف إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية.

١٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولت المفوضية اهتماما خاصا لتيسير تبادل ممارسات المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المرأة والطفل.

١٩- وثـــبت أن الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعقدها المؤسسات الوطنية القائمة بالغة الفائدة في تـــبادل الخـــبرات والمعلومات بشأن شواغل معينة لحقوق الإنسان، وفي تمكين الحكومات التي تقوم بإنشاء هذه المؤسسات من الحصول على معلومات بشأن التجارب التي تحققت في بلدان أخرى. وستواصل المفوضية دعم هذه المشـــاورات الإقلـــيمية وستسعى إلى المشاركة بدور أكثر فعالية وأهمية في الاجتماعات المعقودة على المستوى الإقليمي.

٢٠- وستواصل المفوضية تشجيع المؤسسات الوطنية، بصفتها مراقبة رسمية في المؤتمر العالمي، على المشاركة في العمـــليات التحضـــيرية لـــلمؤتمر وابتكار مبادرات عملية للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك في بلدانها.

- - - - -